المنصة القانونية الوطنية الشاملة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي

(شرنقة لحماية حكم القانون)

تشكل المنصة القانونية الوطنية الشاملة مقاربة تحديثية تطويرية لجمع وتخزين جميع النصوص القانونية السارية المفعول بطريقة ذكية وممنهجة، عبر وضع نظام وطني لتحديث طباعة وانتاج اي نص قانوني او حكم قضائي (لا يتصف بالسرية). توفر هذه المنصة **المعطيات التي تساعد في انتاج تطبيقات تعتمد الذكاء الاصطناعي**، وتساعد في توفير المعطيات للتخطيط والتطوير في مختلف المؤسسات المنتجة للنصوص القانونية. كما تؤسس لتطوير نظام انتاج مختلف انواع النصوص القانونية واللوائح القضائية.

ان هذه المقاربة الوطنية القانونية التحديثية تسمح ليس فقط بالوصول الى المعلومة القانونية المطلوبة، انما تدعم ايضاً مختلف أنواع الابحاث القانونية التطويرية. فهي تطور نظام الاداء في مختلف مجالات الانتاج القانوني (مجلس تشريعي، مجلس وزراء، قضاة، مجلس القضاء الاعلى، هيئات التفتيش القضائي، محامين، اكاديمين قانونيين، وغيرهم)؛ كما انها تؤسس لتطوير منهجيات وآليات العمل في اي مرفق ينتج ويستعمل نصاً قانونياً يتصف بالصفة العامة.

I- مبررات المنصة القانونية

في ضوء التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات، نشهد تحولات جذرية في كافة جوانب حياتنا، بدءًا من التواصل الاجتماعي وصولًا إلى الإدارة القانونية. بحيث يساهم الذكاء الاصطناعي، اليوم وبشكل كبير في تحسين الخدمات القانونية على مختلف الاصعدة لاسيما لجهة جمع وتخزين المعلومات القانونية وتحليلها لاجل انشاء تطبيقات قانونية تساعد على تطوير الاداء القانوني وتحسين المهن القانونية بمختلف انواعها. ومن الركائز الاساسية لضمان فعالية النتائج والحلول القانونية التي تقدمها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، هي ان تكون مبنية على كم هائل من المعلومات القانونية التي

تشمل مختلف انواع النصوص القانونية (قوانين، مراسيم، قرارات وزارية وقرارات ادارية، تعاميم، الخ.) والاحكام القضائية والنقاشات البرلمانية المتعلقة باصدار القوانين، وغيرها من النصوص القانونية. من هنا برزت الحاجة، الى ضرورة توفير منصة الكترونية شاملة تضم جميع انواع النصوص القانونية التي تصدرها الدولة سواء على الصعيد الوطني او على الصعيد المحلي.

ومن جهة اخرى، قد تعاني بعض الدول التي لا يوجد لديها شبكة معلومات قانونية، مشاكل عدة نظرا" للكم الهائل من النصوص القانونية التي تتقاطع بشكل أو بآخر فيما بينها، والتي يمكن تحديدها على أنها كل نص يصدر عن جهة رسمية لها صفة تشريعية أو تنظيمية، من شأنه أن يحدد أو يضبط علاقات الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في ما بينهم ومع القطاع العام. وتنشر جميع نصوص السلطة التشريعية (القوانين) وبعض نصوص الحكومة والجهات العامة (كل المراسيم ومعظم القرارات) في الصحيفة الرسمية. ولكن، يبقى كمية كبيرة منها، لاسيما القرارات والمذكرات والتعاميم والأوامر التي تصدر عن جهة عامة، غير منشورة في الصحائف الرسمية، لذلك يكون من الصعب على الجمهور ان يتعرف عليها أو ان يطلع عليها بسهولة.

ان إنشاء منصة قانونية وطنية متكاملة تحتوي على جميع النصوص القانونية والأحكام القضائية يمثل خطوة مهمة واساسية نحو تحقيق العدالة وتعزيز سلامة النظام القانوني وبالتالي تعزيز سيادة القانون

ضمن هذا الاطار، **يمكن للمنصة الالكترونية القانونية ان تلعب دوراً هاماً في تعزيز الشفافية والعدالة وتسهيل الوصول الى جميع النصوص القانونية مع جميع علاقاتها**، اي التعديلات القانونية والنصوص القانونية الاخرى المستندة اليها أو المتعلقة بها والاحكام القضائية المرتبطة بها على مختلف انواعها ودرجاتها، بالاضافة الى **تطوير وتحسين شمولية فعالية الخدمات القانونية في عصر الذكاء الالكتروني.**

II- ملخص عام حول المنصة القانونية

تدخل البشرية في طور حضاري جديد، في ضوء التطورات والاكتشافات العلمية الحديثة لاسيما الآفاق التغييرية الكبيرة التي سيحدثها مما اطلق عليه اصطلاحاً تسمية "**الذكاء الاصطناعي**"، الذي يشكل احد اهم التطورات العلمية التي اكتشفها العقل الانساني. ان هذا التطور الكبير قد حوّل استخدام البشر للآلة، من استخدامها في مهامها الميكانيكية الى استخدامها كعامل ذكي مساعد في مختلف حقول عمل البشر.

والتطوير في قدرات هذا "العامل الذكي المساعد" يتسارع نوعياً، بحيث تتوسع قدراته لتشمل مختلف حقول العمل البشري. هذه الحقيقة العلمية، بما هي عليه حالياً، وبما نتوقع من تطوير لها في المستقبل القريب، ستغيّر بشكل كبير الوظائف المختلفة والمتعددة التي يقوم بها البشر. ستغيّر في طبيعتها او تكوينها وفي ادائها ونتائجها وآثارها.

ان عبارة "**الصناعة القانونية**"[1] غير واسعة الاستعمال (ان لم نقل غير موجودة) في الادبيات والسرديات القانونية والسياسية المتداولة في لغتنا العربية. الا ان المتغييرات التي تحدث وستحدث، بفعل التطور "التكنولوجي–المعلوماتي"، تبرر استخدامها بحيث ان الجسم الحقوقي المعني بالانتاج والاستهلاك "**للمعلومة القانونية**"، مدعواً للتوقف عندها والتأقلم وتفهم ضرورات استخدامها.

ثمة فائدة قصوى ان ننظر الى مختلف اشكال التعامل او الوصف للمهن الحقوقية من "**منظور صناعي**" بحيث نعتبر ان مختلف هذه المهن الحقوقية تنتج "**منتوجات صناعية**". اي انها تخضع بآليات اعدادها واخراجها وصياغتها ونشرها، الى نفس السياق التي يمر به انتاج اي منتج صناعي. فلوائح وطلبات المحامين، وتقارير خبراء المحاكم واحكام المحاكم هي بشكل او بآخر، منتج فكري

[1] وهي عبارة غير واسعة الاستعمال وغير مألوفة في الجسم الحقوقي في تنوع وظائفه من تشريعية وحكومية وقضائية وتعليمية وتدريبية. وهي عبارة تعبّر عن قراءة بنيوية وطبيعية لمختلف هذه المهن.

يتجسد كتابة او طباعة. ويتم استخدامه او التعامل معه "**كمنتج**". وكذلك هي حال النصوص القانونية الاخرى من قوانين يتم صناعتها (اي اعدادها واقرارها) من قبل المجالس التشريعية، او نصوص تنظيمية (مراسيم، قرارات، ...) يتم انتاجها ونشرها من قبل مختلف هيئات الادارات الحكومية او شبه الحكومية ذات الطابع "الاجرائي–التنظيمي–التنفيذي".

ان هذه "**الصناعة القانونية**"، اذا ما اعتمدنا استخدام هذا المصطلح، تخضع بشكل او بآخر، من قريب او بعيد، الى نفس "السياق الانتاجي" **Production mechanism**" التي تنتج به مختلف انواع المنتوجات المادية ذات الطابع الفيزيائي التي يتم تداولها واستخدامها واستهلاكها من قبل البشر.

بناءً على هذه القراءة، يمكننا ان نطرح "**المقاربة العلمية**" التي طوّرها ويعمم طرحها المركز العربي لتطوير حكم القانون في خدمة صناعة واستهلاك النصوص القانونية على مختلف انواعها[2].

الاّ انه، قبل الدخول في عمق هذه المقاربة، يقتضي ان نشير الى ان "**الذكاء الاصطناعي**" الذي تنبي التطورات الى انه سيصبح قادراً ان يحل كلياً او جزئياً محل الكثير من المهن سواء كانت فكرية او يدوية او غيرها، سوف يحدث تغييرات جذرية في طريقة التخطيط او الصناعة او الاستهلاك او الاستعمال. وكذلك سيحدث تغييرات تشكل في طبيعة المتنوجات (على مختلف انواعها) الفكرية واليدوية. بحيث، من المتوقع ان يحل كلياً او جزئياً في مجالات عديدة محل العنصر البشري. وبالتالي، سوف يشكل اداة فعالة مساعدة ومكملة في التخطيط او الصناعة او الاستعمال (او الاستثمار) في مجالات عديدة.

[2] دستور– اتفاقات دولية- تشريع– عرف الزامي- مراسيم حكومية- قرارات وزارية (على مختلف انواعها مرسوم- مذكرة ...) صادرة او تصدر عن مختلف انواع الادارات الحكومية او المؤسسات العامة. وكذلك القرارات (الاحكام) القضائية على مختلف انواعها الصادرة عن اية هيئة ذات صفة قضائية. وجميع هذه النصوص تشكل **"شرنقة"** واحدة تؤسس وتحمي "حكم القانون".

في ضوء هذه القراءة وفي ضوء هذه المعطيات والتطورات، قامت وحدة الابحاث في المركز العربي لتطوير حكم القانون[3]، بتطوير مقاربة جديدة عبر استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات العمل القانوني، التشريعي والحكومي والقضائي على مختلف انواع واشكال هذه المجالات.

تقوم هذه المقاربة، بادىء ذي بدء، على قراءة استشرافية لشؤون انتاج وحفظ وتداول او استهلاك المعلومات او النصوص القانونية (على مختلف انواعها). وقد خرجت، بنتيجة البحث، الخلاصات التالية:

1. وضع لائحة (او مصور) بمختلف انواع النصوص القانونية (اياً كانت طبيعتها) مع وصف دقيق لمكوناتها وتكوينها ولآليات اصدارها (صناعتها) ونشرها واستهلاكها (استخدامها في مختلف اوجه عمل المهن الحقوقية).
2. وضع لائحة (او مصور) تبيّن مختلف الهيئات او الاجهزة، او الافراد، الذين ينتجون بحكم وظائفهم او ينشرون او يستخدمون (يطبقون) الجسم الكامل للنصوص القانونية بكامل مكوناته.
3. رصد ووصف ادوات ووسائط نشر وتوزيع النصوص القانونية الصادرة (سواء كانت منشورة او غير منشورة للعموم) ورصد مدى شموليتها.
4. وصف وتحليل هيكلية ومكونات مختلف انواع النصوص القانونية بغية رصد العناصر والضرورات لعملية التطوير الذي يقتضي احداثه في اشكال وادوات صناعتها (انتاجها)[4] ونشرها.
5. وضع "نظام" و"آلية تنفيذ" لجمع وطني شامل وكامل لجميع انواع النصوص القانونية ماضياً ومستقبلاً.

[3] المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (www.arabruleoflaw.org) هو مؤسسة إقليمية عربية غير حكومية لا تتوخى الربح. تأسس المركز في العام 2003 على يد مجموعة من الاختصاصيين في حكم القانون من مختلف الدول العربية. يعمل المركز من أجل ترسيخ مبادئ حكم القانون والعدالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كشرط أساسي للإصلاح وللتنمية الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية.

[4] وتعني بالانتاج – رصد الحاجة – دراسة الحاجة وعناصر لتطوير. الدراسة المختلفة من اقتصادية واصطناعية وثقافية التي تؤسس لاستخراج الاسباب الموجبة ورصد نقاط التعديل او الانتاج الجديد – صناعة المنتوج – آليات اقرار المنتوج، وآليات نشره وتوزيعه.

وبالتالي، ان هذه المقاربة الجديدة، تفترض ان تكون ثمة "**شمولية**" [5] في جمع واستخدام جميع انواع النصوص القانونية. وتظهر أهمية الجمع الشامل لكل انواع النصوص القانونية التي تنظم حياة البشر والمؤسسات العامة وشبه العامة، بغية استخدام افضل وافعّل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

تجدر الاشارة الى انه بقدر ما يكون عدد المعلومات القانونية المجمعة والمخزنة كبيراً، بقدر ما تكون نتائج استثمار هذه المعلومات أكثر فعالية ودقة، لاسيما عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون لتحليل ومعالجة النصوص القانونية المجمعة.

تتطلب مقاربة تحقيق هذا التصور في الدول العربية، القيام بالمهام الخمسة المذكورة اعلاه. وذلك، قبل الشروع بتكوين منصة وطنية عامة [6] تتضمن جميع انواع النصوص القانونية.

وبعد بناء هذه المنصة[7]، او بالموازاة مع مهمة تكوينها، يبدأ العمل على انتاج ادوات او وسائل جديدة تعتمد الذكاء الاصطناعي، وتستخدم في مختلف اوجه مجالات استخدام هذا "المخزون القانوني الوطني العام والشامل" سواء في خدمة البحث او الاعداد والصياغة، او في خدمة التخطيط والتطوير الاداري والانتاجي لكل المرافق المنتجة "**لنص قانوني**".

III – اسباب انشاء المنصة القانونية

1- تطبيق مبدأ **حق الوصول الى المعلومات**؛ ودعم قاعدة « لا يحق لاحد التذرع بجهل القانون»
2- **صيانة الحقوق والمصالح** وحمايتها لجميع من يعيش في كنف الدولة (توطيد حكم القانون).

[5] المقصود بالشمولية: ان يتم جمع وتخزين جميع المعلومات القانونية وعلى مختلف انواعها (النصوص القانونية والاحكام القضائية) سواء اكانت على الصعيد الوطني او على الصعيد المحلي.
[6] وهذه المنصة تكون مركزية او لا مركزية تبنى على مقاربة تنظيمية هندسية متناسقة.
[7] سواء كان مركزياً او لا مركزياً من المنظور المؤسساتي او الجغرافي او المهني.

3- النقص الكبير في نشر النصوص القانونية في مختلف الدول، بحيث **ان النصوص المنشورة لا يتجاوز عددها نسبة الـ 30%** ، وما يزال حوالي 70% من النصوص القانونية غير منشوراً، او ليس بالسهل الوصول اليه، سواء من المتعاملين بالنص القانوني او من العامة.

4- **رصد الترابط الموجود بين جميع انواع النصوص القانونية** (نصوص قانونية، احكام قضائية، اراء استشارية، نقاشات برلمانية، الخ)

5- وضع النصوص القانونية الصادرة في **استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي**، في مختلف مجالات العمل الحقوقي (تشريع – ادارة عامة –قضاء – محاماة)؛ **وفي التخطيط لتطوير اداء وعمل المرافق العامة** التي تنتج وتصدر النصوص القانونية.

6- توفير مادة كاملة **تخدم جميع انواع** الابحاث القانونية ذات الطابع العلمي او التطبيقي.

IV – مضمون المنصة القانونية

ان المنصة القانونية الوطنية هي مرجعية معلوماتية قانونية وطنية ذكية ومتطورة، تتضمن جميع انواع النصوص القانونية[8]، وابرزها:

1) **التشريعات** أياً كان نوعها، ومن اية جهة صدرت (دساتير، اتفاقيات دولية، قوانين، مراسيم، أوامر ملكية، قرارات مجلس الوزراء، انظمة، قرارات ادارية تنظيمية ومحلية، مذكرات، تعاميم، الخ.)؛

2) **الاحكام القضائية** الصادرة من مختلف المراجع ذات الصفة القضائية[9] وبمختلف درجاتها (المحاكم المدنية، المحاكم الجزائية، محاكم الأحوال الشخصية، المحاكم التجارية، المحاكم العمالية ، المحاكم المالية او الجمركية الخ)؛

8 النصوص القانونية: تعني اي نص او وثيقة رسمية صادرة عن مرجعية قانونية تشريعية ، او تنفيذية، او قضائية (تستثنى منها النصوص ذات الطابع الشخصي) تحتوي على معلومات او مبادىء قانونية تنظيمية الزامية.

9 لا تقتصر فقط على الاجهزة القضائية الرئيسية (الدستورية والمدنية والجنائية والمالية والعسكرية ...) انما تتناول ايضاً جميع الاجهزة القضائية التي تصدر قراراً قضائياً

3) **الاراء الاستشارية** الصادرة عن مختلف الهيئات الرسمية التي لها صلاحية تفسير القوانين (مثال هيئة الاستشارات لدى وزارة العدل، الخ).
4) **النقاشات البرلمانية** المتعلقة بالنصوص القانونية التنظيمية.

تكون جميع هذه المعلومات القانونية مرتبطة ببعضها البعض، مما يتيح المجال امام الباحث لرصد وتحليل مدى التطابق والتكامل بين القواعد والمبادىء القانونية وتفسيرها وحسن تنفيذها من قبل القضاء المختص، ورصد الشوائب والعيوب في الانتاج والتطبيق بهدف تطوير جودة الاداء. (مراجعة مصور الشرنقة القانونية الوطنية المرفق ربطاً).

تجدر الاشارة الى ان هذه المنصة ليست بنك معلومات قانوني بالمفهوم التقليدي، انما هي مقاربة تساعد على تطوير ودعم البحث القانوني و تحديث اداء المؤسسات العامة في مجال انتاج وصياغة النصوص القانونية، وفي مجال خدمة العمل الحقوقي بشكل عام، وتطوير اداء مختلف المؤسسات التي تنتج او تتعامل مع النصوص القانونية.

V – الجهات المستفيدة

توفر المنصة القانونية الوطنية فوائد متعددة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، حيث تساهم في تحسين الوصول إلى المعلومات القانونية وتعزز الشفافية والكفاءة في نظام العدالة والتشريع. ومن ابرز الجهات المستفيدة:

1- الجسم القضائي (قضاة، نواب عامون، محامون، كتبة المحاكم، كتاب العدل، خبراء وغيرهم)
2- الحكومات والمؤسسات العامة وشبه العامة؛
3- المجالس التشريعية؛
4- الباحثون والأكاديميون في مجال القانون؛
5- الشركات والمؤسسات التجارية؛
6- المواطنون والجمهور بشكل عام

VI- اهداف المنصة القانونية وفوائدها

للمنصة القانونية الوطنية اهداف وفوائد عديدة تساعد على تطوير استعمال وانتاج وصياغة النصوص القانونية والاحكام القضائية، وأهمها:

1- انتاج النصوص القانونية:

1.1- **تعزيز الشفافية والعدالة** من خلال تسهيل الوصول الى كافة انواع النصوص القانونية من تشريعية وتنظيمية لاجل توفير المعرفة القانونية، تطبيقاً لمبدأ حق الوصول الى المعلومات، ودعماً لقاعدة "لا يحق لاحد التذرع بجهل القانون"

1.2- **تحقيق التجانس وعدم التعارض** بين النصوص وتحديثها وربطها ببعضها تلقائياً.

1.3- **تحسين الصياغة التشريعية** من خلال رصد العيوب في الانتاج القانوني.

1.4- **استعمال النصوص القانونية** لاجل تحسين وتطوير الاداء التشريعي على صعيد المرفق ككل او على صعيد حكوماته الجزئية او على الصعيد الفردي.

1.5- توفير المعلومات الضرورية المساعدة **للتخطيط ولتطوير الادارة** ورفع مستوى الاستثمار القانوني المتميّز بقيمة اضافية.

1.6- توفير المواد المساعدة **للابحاث القانونية والاجتماعية والاقتصادية**

2- <u>انتاج الاحكام/ القرارات القضائية:</u>

2.1- **تطوير صياغة الاحكام القضائية** ورفع جودة الاداء لاسيما لجهة الكفاءة في تطبيق القانون؛

2.2- **تطوير منهجيات عمل الادارات القضائية** سواء على صعيد ادارة الجسم القضائي ككل او ادارة القضاة ومختلف الوحدات القضائية مما ينعكس ايجابيا بتسريع العجلة القضائية ورفع مستوى صياغة الاحكام وتخفيف الكلفة القضائية.

2.3- **قياس اداء الجسم القضائي**، بكليته او بجزئياته؛

2.4- **اجراء الدراسات وفق منهجيات علم القياس القانوني Jurimetrics** لتطوير القواعد والمبادىء القانونية ولتطوير وتحديث الصياغة القضائية وتحديث وتطوير الادارة القضائية؛

2.5- تطوير **نظام برمجة الاحكام الآلية Juri-Cybernetic** من خلال تنظيم طباعة وصياغة النصوص القانونية والاحكام والقرارات القضائية.

VII- مخرجات المشروع Outputs:

1- **منصة الكترونية وطنية شاملة** تضم جميع انواع النصوص القانونية سواء اكانت ذات طابع تشريعي أو تنظيمي. وكذلك القرارات القضائية الصادرة عن جميع الجهات التي تصدر قرارات ذات طابع قضائي.

2- **منهجيات جديدة** لصياغة وطباعة النصوص القانونية والاحكام/القرارات القضائية.

3- **برنامج استرجاعي متطور** يسمح باسترجاع جميع النصوص القانونية المترابطة ببعضها عبر طرق متعددة وباستعمال شاشات متطورة تساعد في تحليل المعلومات القانونية.

4- **تطبيقات الكترونية عديدة في خدمة الذكاء الاصطناعي**، واهمها:

4.1- نظام احصاءات لدعم التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات العامة والقضائية.

4.2- نظام برمجة الاحكام الآلية (مثال القرارات المتعلقة بقانون الارث، قانون السير وغيرها).

4.3- نظام قياس اداء الجسم القضائي وبالتالي توفير مواد تسمح بتطوير التخطيط القضائي وتشكيل المحاكم.

4.4- دراسات تحليلية وفق منهجيات علم القياس القانوني Jurimetrics لتطوير القواعد والمبادىء القانونية ولتطوير وتحديث الصياغة التشريعية والقضائية وتحديث وتطوير الادارة القضائية

© جميع الحقوق محفوظة

تشكل المنصة القانونية الوطنية التي وضعها المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وساهم في تطويرها خبراء لهم معرفة وخبرة واسعة في مجال المعلوماتية والقانون باشراف الدكتور وسيم حرب، مقاربة تحديثية تطويرية، مسجلة وفقاً للاصول لاجل حمايتها قانونياً؛ وهي تعتبر خطوة أساسية في **تحديث وتطوير اداء المؤسسات العامة وتوطيد حكم القانون**.

يفتخر المركز ويعتز بانه طرح هذه المنصة في عدة مؤتمرات دولية، وآخرها مؤتمر العدالة الدولية لعام 2022 الذي انعقد في لاهاي، هولندا، حيث تم طرح هذا المشروع امام جمهور دولي واسع من الهيئات والشخصيات المعنية بتطبيقات تخدم حكم القانون.